



www.samrl.org

info@samrl.org

أكتوبر 2025

أزمة الأمم المتحدة في اليمن



اعد الدراسة : موسى النمراني
صحفي وخبير قانوني يمني

سام للحقوق الحريات

من نحن؟

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

يواجه العمل الأممي في اليمن واحدة من أكثر لحظاته خطورة منذ اندلاع الحرب، فحادثة اقتحام الحوثيين لمقر الأمم المتحدة في صنعاء، واحتجاز عدد من موظفيها تتويج لمسار طويل من التآكل في هيبة المنظمات الدولية داخل مناطق سيطرة الميليشيا، الحدث يعيد طرح أسئلة

جاء هذا التصعيد ضمن حملة اعتقالات واسعة شنتها الجماعة ضد موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإغاثية العاملة في مناطق سيطرتها، متهمه عددا منهم بالتجسس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد وجّه زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي اتهاما مباشرا لعدد من المنظمات الأممية، وزعم أن "خلية تابعة لبرنامج الغذاء العالمي" ضالعة في الغارة التي استهدفت أحد مقرات حكومته في أغسطس الماضي، هذه الاتهامات مثّلت تصعيدا غير

سلامة الطواقم الإنسانية

تواجه الطواقم الأممية العاملة في مناطق سيطرة الحوثيين بيئة عدائية تتسم بانعدام الضمانات الأمنية، سواء أثناء تنقلها الميداني أو في مقارها الرسمية، تتنوع أشكال التهديد بين المراقبة الدائمة والاستهدافات القسرية والمخاطبات والاعتداءات المؤقتة تحت ذرائع

أما أخطر ما في المشهد فهو انكسار الثقة بين المنظمة وموظفيها المحليين، فهؤلاء يجدون أنفسهم مكشوفين أمام سلطة تراقبهم ولا تحميهم، وبين إدارة أممية تتحدث عن "الحياد" لكنها عاجزة عن الدفاع عنهم حين يُعتقلون أو يُخفون، ومع تراكم الحوادث، تآكلت فكرة الحماية الأممية، ولم تعد سلامة الطواقم مسألة أمنية فحسب، بل مسألة مصداقية في معنى الإنسانية التي تنعم المنظمة أنها تمثلها.

تعطّل قنوات المساعدات

عبر مؤسسات أنشأوها خصيصا لتنسيق العمل الإغاثي، وبهذا تتحول قواعد المحاسبة والمراجعة إلى إجراءات شكلية، تُفرغ من مضمونها الرقابي وتغطي على الانحرافات، بل إن بعض المنظمات اضطرت إلى إغلاق قواعد بياناتها خشية تسريبها أو مصادرتها، وهو ما يعطل إمكانية التخطيط المستقبلي للعمل الإنساني.

سلطة الحوثيين والعجز البنوي

يحكم الحوثيون اليوم أكثر من ثلثي سكان اليمن من دون أن يمتلكوا مقومات الإدارة العامة أو أدوات الدولة الحديثة. لم يؤسسوا نظاما اقتصاديا واضحا، ولا توجد لديهم سياسات مالية أو تنمية قادرة على إنتاج الإيرادات أو توفير الخدمات، تعتمد مؤسساتهم على موارد استثنائية

ومن خلال هذا النمط من الحكم، لم تعد أدوات السيطرة قائمة على الإقناع أو الكفاءة، بل على إخضاع حاجات الناس، من لا يمتلك غذاءه لا يمتلك قراره، ومن ينتظر المساعدات لا يستطيع معارضة من يوزعها، بهذا المعنى، صار الفقر في مناطق الحوثيين ليس عرضاً من أعراض الحرب، بل وسيلة لضبط السكان واحتكار الولاء، فلا مؤسسات حكم، ولا اقتصاد إنتاجي، ولا توزيع عادل للموارد وإنما شبكة مبيعات تربط بين العوز والسيطرة وتحقق البقاء ذاته بالامتياز.

حياد الأمم المتحدة وثغراته

كل تصريح أو حركة أو بيان يمر عبر فلتر السلطة التي تملك حق السماح والمنع، وهكذا انتقل الحياد من مبدأ قانوني يحكم علاقة المنظمة بالنزاع، إلى واقع إداري خاضع لتوازن القوة، وحتى عندما يتعرض موظفوها للتهديد أو الاعتقال، فإنها تكتفي بتصريحات حذرة تجنبها غضب السلطة، ما يجعل حيادها أقرب إلى الصمت المتواطئ منه إلى الموقف.

تمسّ مفهوم السيادة ذاته، وما حدث في صنعاء يختبر حدود القانون الدولي حين تواجهه سلطة لا تعترف به، ودولة لا تملك أدوات إنفاذه، ومنظومة أممية تتردد في استخدام صلاحياتها، وهنا يتقدّم السؤال الجوهرى: ما قيمة القانون الدولي حين تُنتهك قواعده داخل المؤسسات التي وُجدت لحمايتها؟

البعد القانوني والسيادي

أما مجلس الأمن، الذي يفترض أن يتحرك بموجب الفصل السابع عند المساس بسلامة بعثات الأمم المتحدة، فقد اكتفى بدعوات "للتهدئة وضمان الوصول الإنساني"، هذا السلوك المتكرر يعكس حالة من الإنهاك السياسي في النظام الدولي، حيث تُدار القضايا الإنسانية بمنطق إدارة الأزمات لا إنفاذ القرارات، وفي غياب إرادة حقيقية للمساءلة، تتآكل هيبة القانون الأمم، وتُسيء رسالة خاطئة مفادها أن الاعتداء على موظفي الأمم المتحدة لا يستتبع تكلفة

مأزق الإغاثة دون الدولة

حين يفقد القانون سلطانه، لا ينهار النظام فحسب، بل تتبدّل طبيعة الفاعلين، تغادر الدولة مسرح الفعل، لتتقدّم المنظمات إلى الواجهة بوظيفة لم تُخلق لها، ومع غياب السيادة يتحول "الاستثناء الإنساني" إلى قاعدة حكم بديلة، يدير فيها المانح الخارجي شؤون مجتمع بلا دولة.

بمعالجتها، وتصبح المساعدات بديلاً عن الإصلاح السياسي والاقتصادي، في حين تتآكل فكرة الدولة كمصدر للحق العام.

تتحمل الأمم المتحدة في هذا السياق مسؤولية مزدوجة؛ أن تقدّم المساعدة العاجلة لإنقاذ الأرواح، وأن تحافظ في الوقت نفسه على المسار السياسي الذي يعيد بناء مؤسسات الحكم.

الحاجة إلى تحرك مزدوج - دولي يعيد الانضباط إلى المنظومة الأممية، ويمنّي يعيد للدولة معنى الوجود - كطريق وحيد لإنقاذ الإنسان من عجز المؤسسات، وإنقاذ المؤسسات من عبء الإنسان.

ما المطلوب دوليا ويمنيا؟

والتوزيع وتقديم نموذجاً إدارياً نزيهاً يشجع المانحين على تحويل الدعم نحو مؤسسات الدولة، كما ينبغي للدول المانحة أن تربط مساعداتها الطارئة ببرامج إصلاح إداري واقتصادي واضح يضمن انتقال الدعم من الإغاثة إلى التنمية، بغير ذلك ستبقى الأموال تدور في حلقة مغلقة، تُبقي الناس على قيد الحياة دون أن تخرجهم من دائرة العوز أو التبعية.